

المدن المتوسطة

أ. قابوس عبد اللطيف(*)

مقدمة:

تكتسب دراسة المدن المتوسطة أهمية بالغة في فهم ميكانيزمات النمو الحضري وطبيعة الوظائف العائدة لهذه المدن، إضافة إلى أهميتها في عملية التهيئة العمرانية وتنظيم المجال الوطني، لما تقدمه للمخططين والقائمين على السياسات من مقومات نظرية وتطبيقية لوضع أسس استراتيجية النمو الحضري.

وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من المدن في العديد من دول العالم بقصد إيجاد نظام متكامل للمنظومة الحضرية، قادر على الدفع بحركة النمو الاقتصادي من ناحية، وتحقيق التوازن الاجتماعي من ناحية أخرى، وخاصة أن التركيز كان ينصب على المدن الحجمية الكبرى، المحدودة العدد، والمتميزة بالتضخم وظهور الأزمات الخانقة، مما أوعز للمخططين بتوجيه البحث والدراسة لمدن الفئات الحجمية المتوسطة والصغرى، كعلاج للأنماط الحضرية غير المتوازنة التي تسود معظم دول العالم، وخاصة العالم المتخلف. وبدأ التفكير في توجيه الموارد الأساسية والاستثمارات والسكان إلى مدن الفئات الحجمية الدنيا، التي تشكل القاعدة الأساسية للنظام الحضري المحلي، بقصد تطويرها لتشارك في التنمية الاقتصادية من خلال توزيع استثمارات التنمية بصورة متوازنة في إطار نظام حضري متكامل.

وهذا التوجيه للانتشار الحضري الذي عرفته الجزائر مع بداية السبعينيات يستوجب توجيه الدراسات والبحوث لهذه الفئة من المدن، بغرض

(*) باحث في الشؤون الجزائرية.

فهم تركيبها وتحديد مشاكلها لتشخيص الخلل القائم بين مختلف درجات الهيراركية الحضرية بما يؤدي في النهاية إلى تقليص فجوة التباين القائمة بين المدن حسب أحجامها.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز خصائص المدن المتوسطة ومقوماتها وتحديد طبيعة الوظائف التي تؤديها، ودورها في التنمية المحلية وتنظيم المجال في الجزائر، وخاصة أن التوجه الاقتصادي ضمن منظور استراتيجية التهينة العمرانية يركز - بصفة أساسية - على هذه الفئة من المدن وترقيتها من خلال نقل ركائز التنمية الاقتصادية والاستثمارات إليها.

المدن المتوسطة في الجزائر:

كيف يمكن تحديد مفهوم المدينة المتوسطة في الجزائر؟ وما هو دورها في التنمية المحلية وتنظيم المجال؟ وما هي مكانتها في المرحلة الحالية من التحضر الجزائري؟ وأخيراً ما هي نوعية الوظائف التي تمارسها هذه المدن؟

قبل الرد على هذه التساؤلات، تجدر الإشارة أولاً إلى أن مفهوم المدينة المتوسطة يتحدد عادة على أساس معيار الحجم السكاني، وهذا النوع من التحديد يختلف من دولة لأخرى، لأن لكل بلد خصائصه التي تحدد اعتبارات عديدة ويمكن القول: إنه بالنسبة للجزائر يدرج الديوان الوطني للإحصاء في تعداد عام ١٩٨٧ المدن المتوسطة ضمن الفئة الحجمية من ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف نسمة^(١)، وهذا التحديد لا يعتمد فقط على معيار الحجم وحده، بل تدخله عدة اعتبارات كمية ونوعية لتدقيق هذا المفهوم^(٢)، وأول ما يلاحظ على هذا التحديد، أن المدن المتوسطة في الجزائر هي من نوع النمط الحضري الكامل^(٣)، وهذا يشير إلى أن المدن المتوسطة في الجزائر تمتاز بطغيان الوظائف الحضرية بصفة أساسية. وهكذا يكون عدد المدن المتوسطة في شمال شرق الجزائر عام ١٩٩٨ هو ٩ مدن، يبلغ عدد سكانها ٥٨٣١٦١ نسمة.

إلا أن التحديد الحجمي يبقى من الناحية العلمية والعملية غير موضوعي؛ لأنه لا يركز على العناصر الفاعلة في تحديد وظائف المدينة، ومكانتها في المنظومة الحضرية؛ لأن معيار الحجم أو الوزن الديمغرافي وعدد العاملين في الوظائف غير الزراعية، لا يفسر بدقة الأهمية الوظيفية للمدينة، وعليه لا بد من البحث عن معايير أخرى تحدد الصياغة الوظيفية للمدينة من خلال قاعدتها الاقتصادية وأهم بنائها الوظيفي.

وهنا يبرز أمامنا التساؤل التالي: هل هناك وظائف خاصة تميز المدينة المتوسطة في الجزائر؟ وهل هذه الفئة من المدن تلعب دوراً وظيفياً ومجالياً خاصاً يرتبط بمكانتها في النظام الحضري الجزائري؟ للإجابة على هذه التساؤلات، نشير أولاً إلى بعض المحاولات التي بذلت في بعض الدول لتحديد مفهوم "المدينة المتوسطة" على أساس وظيفي، والتي أثرت عدداً من المناهج الإحصائية والرياضية لبلوغ هذا الهدف، اعتماداً على هيكل العمالة مثلاً، أو على أساس عدد الوظائف والمنشآت الاقتصادية، ومرافق الخدمات، أو ما يعرف بالهيراركية الحضرية ودرجات النقل الوظيفي.

ويمكن هنا أن نذكر بعض الدراسات التي تطرقت لتصنيف المدن الجزائرية على هذا الأساس^(٤).

ثم هناك الدراسة التي قام بها محمد الهادي لعروق^(٥) للهيراركية الوظيفية للمدن الجزائرية من خلال تحليل أنواع الوظائف والمرافق الخدمية التي توفرها كل مدينة، وتحديد نصيبها من عدد المرافق والمنشآت التي تقوم بمهمة هذه الوظائف، وصولاً إلى تحديد مراكز النقل الوظيفي التي تعبر عن

مجموعة من الوظائف يتجاوز نطاقها المدينة ذاتها إلى المراكز الأخرى والأرياف المجاورة.

ومثل هذه الدراسة تتطلب بالضرورة حصراً شاملاً لكل المرافق الوظيفية والمنشآت، وتصنف على أساس التصنيف العام الذي وضعته وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، والذي يحدد عدد الأبواب، وأنشطة الخدمات، وعدد الوظائف التي تتبع كل باب والمعروف تحت اسم (فهرس الأنشطة الاقتصادية والمنتجات)،^(٦) (Nomenclature des Activites Economiques et des Produits)، والذي يضم ٩٩ باباً، تم اختصارها في ٢٢ باباً من أبواب الأنشطة مصنفة ضمن دليل كودي خاص يعرف باسم (فهرس قطاعات أنشطة الخدمات)،^(٧) (Nomenclature des Secteurs D'activites. (N.S.A.)

وباتباع هذا المنهج الذي يتطلب بيانات عديدة من مصادر مختلفة ومتنوعة، يمكننا الخروج بمفهوم وظيفي للمدينة المتوسطة في الجزائر على النحو التالي:

- هي مدينة يتراوح عددها بين ٥٠ ألف و ١٠٠ ألف نسمة، ذات نمط حضري كامل يتراوح عدد الوظائف الحضرية فيها بين ٨٠ ألف و ٢٠٠ ألف وظيفة.
- كما يمكن أن نضيف معياراً آخر هو المعيار الإداري، حيث إن المدينة المتوسطة تمارس دوراً إقليمياً على الصعيد الإداري، فهي في كثير من الحالات عاصمة ولاية أو مركز دائرة، وهو دور وسيط في الهيراركية الإدارية.

المدن المتوسطة في الشرق الجزائري:

بتطبيق المفهوم السابق يمكن إحصاء ٩ مدن متوسطة في منطقة الشرق الجزائري، حيث تم استبعاد مدن من هذه الفئة رغم أن عدد سكانها يتراوح بين ٥٠ ألف و ١٠٠ ألف نسمة، وذلك لأن عدد الوظائف بها أقل من ٨٠ وظيفة، وهو الحد الأدنى المقبول للمدن المتوسطة من الناحية الوظيفية (شكل رقم ١).

المدن المتوسطة قبل تعداد ١٩٩٨:

تتميز المدن المتوسطة بالشرق الجزائري قبل تعداد ١٩٨٧ بالخصائص التالية:

معظمها كان مدناً صغيرة يتراوح عدد سكانها بين ٢٠ ألف و ٥٠ ألف نسمة عام ١٩٦٦. وأصبح عدد المدن المتوسطة في ١٩٩٨ هو ٩ مدن.

يمكن تمييز المدن المتوسطة في الجزائر كالتالي:

- نمط المدن التاريخية مثل: القل وسدراتة.
- نمط قرى التعمير أو المستوطنات التي أنشئت تحت الاحتلال وتحولت إلى مدن بعد أن تدعمت قاعدتها الاقتصادية بظهور الخدمات الإدارية والتجارية، وكذا بعض المرافق من الخدمات العالية كالبنوك ووكالات القرض والتأمين.
- نمط مدن المناجم مثل بنر العاتر.

الخصائص الديمغرافية للمدن المتوسطة في الشرق الجزائري:

- سجلت المدن المتوسطة في الشرق الجزائري معدلات نمو سريعة، حيث تضاعف عدد سكانها في الفترة ١٩٩٨/٨٧ حوالي ٢,٥ مرة، في

حين تضاعف عدد سكان المدن الكبرى للفترة نفسها ١,٢ مرة، والمدن الصغرى ٣ مرات.

- من مجموع الزيادة الحضرية في الشرق الجزائري للفترة ١٩٩٨/٨٧ شاركت المدن المتوسطة بحوالي ٣٦% من جملة هذه الزيادة، مقابل ٣٨% للمدن الكبرى، و ٢٦% للمدن الصغرى.

- لتحديد العوامل الفاعلة في تشخيص المميزات الديمغرافية للمدن المتوسطة بالشرق الجزائري لا بد من تحليل معدلات نموها، وكذا العوامل المؤثرة فيها، وخاصة الجوانب الاقتصادية.

أ - نمو المدن المتوسطة في الفترة ١٩٩٨/٨٧:

إن تقسيم المدن المتوسطة حسب أنماط نموها على أساس معدل النمو الوطني، هو أنسب الطرق؛ لأنه يمثل معدل الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر. وعليه، يحتمل أن تكون المدن التي نمت بمعدل يفوق هذا المعدل الوطني مراكز جذب سكاني، والتي نمت بمعدل أقل مراكز طرد سكاني، وبناء عليه، يتم تقسيم المدن المتوسطة في الشرق الجزائري على أساس قوة الجذب السكاني، أو قوة الطرد السكاني على النحو التالي:

- إذا كان معدل نمو حضر الجزائر عام ٨٧ هو ٥,٤٦%، ومعدل النمو الوطني لإجمالي السكان هو ٣,٠٨%، فإننا نجد أن بعض المدن المتوسطة قد سجلت معدلات نمو تتجاوز ضعف معدل نمو حضر الجزائر، أي +١١%، والبعض الآخر بين ضعف هذا المعدل ومعدل الحضر أي (بين ٥,٤٦% و ١١%)، والبعض الآخر تراوح بين معدل نمو إجمالي سكان الجزائر ومعدل نمو حضر الجزائر، أي (بين ٣,٠٨% و ٥,٤٦%)، وأخيراً المدن التي حققت معدلات نمو أقل من معدل النمو الإجمالي للسكان، أي (٣,٠٨%)، وبذلك نخرج بالأنماط التالية:

جدول رقم (١)

أنماط نمو المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري في الفترة ١٩٩٨/٨٧

| النمط | معدل النمو | عدد المدن |
|-----------|---------------|-----------|
| سريع جداً | +١١% | ٢ |
| سريع | ٥,٤٦% - ١١% | ١٠ |
| معتدل | ٣,٠٨% - ٥,٤٦% | ٦ |
| بطيء | ٣,٠٨% | ١ |

وبتطبيق هذا التمييز نجد أن :

- معظم المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري تندرج ضمن النمط الأول من أنماط النمو، وهي تمثل بذلك مراكز جذب سكاني (فئة النمو السريع جداً والسريع)، حيث بلغ عددها ٩ مدن، وهذا مؤشر واضح على الديناميكية الديمغرافية المتميزة التي عرفتها هذه المدن في الفترة ٩٨/٨٧، حيث استقطبت نسبة مهمة من السكان، أدى إلى حدوث تركيز مهم في سكانها بفضل عاملَي الهجرة والزيادة الطبيعية، كما يدل هذا المؤشر على الدور الأساسي والفعال الذي لعبته الهجرة في نمو هذه المدن.
- المدن المتوسطة التي حققت معدلات نمو سريعة جداً والتي كان عامل الهجرة هو العنصر الأساسي في نموها، عددها مدينتان هما: الخروب، والطاهير. وهما تمثلان ١١% من إجمالي المدن المتوسطة بالمنطقة، ويعود السبب في ذلك أساساً إلى أسباب اقتصادية.
- المدن المتوسطة التي نمت بمعدلات سريعة (بين ٥,٤٦% و ١١%) وهي التي لعبت فيها الهجرة - إلى جانب الزيادة الطبيعية - دوراً أساسياً في عملية النمو.

- يلاحظ أن غالبية المدن المتوسطة نمت بمعدلات سريعة وبفعل عامل الهجرة بصفة حاسمة، وهذا يشير إلى أن ركائز التنمية الاقتصادية توطدت بها من خلال عملية الانتشار الصناعي وترقيتها في الهيراركية الإدارية إلى مراتب أعلى، وما تبع ذلك من تركيز في مرافق الخدمات والمنشآت الاقتصادية، مما جعلها أقوى قدرة على جذب السكان؛ لما توفر بها من فرص عمل جديدة ومتنوعة.
- مدن الطرد السكاني هي المدن التي حققت معدلات نمو نقل عن ٥,٤٦% (فئة النمو المعتدل والنمو البطيء)، وهذا معناه أن هذه المدن اعتمدت أساساً في نموها على زيادتها الطبيعية، وأنها خسرت جزءاً من سكانها ولكن بمعدل أقل من معدل الطرد على مستوى الوطن.
- أما المدن التي نمت بمعدلات بطيئة (أقل من ١,٠٧%)، وهذا المعدل يشير إلى أنها لم تتمكن من استيعاب معظم زيادتها الطبيعية، فكانت معدلات طردها أعلى من معدلات الطرد على مستوى الوطن.
- نستخلص من هذا التحليل أن المدن المتوسطة في الشرق الجزائري لعبت دور مصدّات لتيارات الهجرة وامتصت جزءاً مهماً من تلك التيارات المتجهة تقليدياً إلى المدن الكبرى، وخاصة أنها أصبحت تنمو بمعدلات تفوق إلى حد بعيد معدلات نمو المدن الكبرى والمتروبولية.
- ويلاحظ أيضاً أن المدن المتوسطة تميزت بديناميكية ديموغرافية أدت إلى إحداث توازن نسبي في الهرم الحضري للمنطقة بفضل تأهل هذه المدن لتقوم بدور التأيير الإداري والاقتصادي لمجالها المباشر، بعد أن تعززت هياكلها الإدارية والاقتصادية وأصبحت توفر خدمات أفضل نوعاً وكمّاً.

ب - العوامل المؤثرة في النمو الديمغرافي للمدن المتوسطة بشمال الشرق الجزائري:

يبقى من الأهمية بمكان، تفسير معدلات نمو المدن المتوسطة وتباينها من خلال أهم الأسباب الفاعلة فيه ممثلة في العامل الاقتصادي والإداري، فالنسبة للعامل الاقتصادي يلاحظ من استقراء الجدول رقم ٢ من خلال مقارنة معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو العاملين في الأنشطة الاقتصادية الحضرية، أنه كلما كان معدل نمو السكان عالياً كلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً.

كما يشير هذا بصورة واضحة إلى أن تركيز السكان في هذه المدن ارتبط أساساً وبصورة واضحة بالنمو الاقتصادي الذي عرفته هذه المدن بعد أن استفادت من العديد من مشاريع الهياكل الأساسية والمرافق الاجتماعية والخدمية بعد فترة السبعينيات.

كما تظهر أهمية العامل الاقتصادي في نمو هذه المدن من خلال الأنشطة الصناعية، حيث يلاحظ ارتفاع عدد العاملين في هذا القطاع في معظم هذه المدن.

أما بالنسبة للعامل الإداري فيلاحظ أن معظم المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري ارتقت إلى مراتب عليا في الهيراركية الإدارية، وتبرز أهمية هذا العامل إذا ما عرفنا العلاقة الوثيقة بين الدرجة التي تحتلها المدينة في السلك الإداري والرتبة التي تحتلها في شبكة منظومة التجهيز الوطنية، حيث نجد مدينتان ارتقتا إلى رتبة عاصمة ولاية، و٧ مدن إلى رتبة عاصمة دائرة بعد التقسيم الترابي عام ١٩٨٤، وأصبحت بالتالي تمارس دوراً قيادياً على المستوى الإداري والوظيفي في أقاليم جديدة. والواقع أن العامل الإداري يؤدي دوراً أساسياً في تدعيم القاعدة الوظيفية والتجهيزات والمرافق بالمدن،

مما يسمح لها بممارسة نفوذ فعلى على أقاليمها الوظيفية وفي تطير الأرياف المجاورة وحتى المدن الصغيرة، من خلال النوعية الجيدة للخدمات والمرافق التي تتوفر عليها.

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو العاملين

في المدن المتوسطة بالشرق الجزائري في الفترة ١٩٩٨/٨٧

| المدينة | معدل النمو السكاني | معدل نمو العاملين |
|-------------|--------------------|-------------------|
| الطاهير | ١٢,١ | ٣,١ |
| الخروب | ٠٩,٣ | ٥,٤ |
| ينز العاتز | ٠٩,١ | - |
| عين البيضاء | ٠٨,٤ | ٧,٦ |
| ميلة | ٠٦,٨ | ٦,٧ |
| عين مليلة | ٠٥,٤ | ٢,٩ |
| الشريعة | ٠٥,٤ | ٤,٩ |
| خنشلة | ٠٣,٣ | ٣,٩ |
| بريكة | ٠١,٧ | ٢,٥ |

الجدول من تصميم الباحث اعتماداً على بيانات:

ONS-Armature Urbaine 1987. Alger 1988. pp98-106.

ONS-RGPH 87. T.R.C. Est Algérien. Alger 1988.

ويشير معدل نمو المدن المتوسطة في الشرق الجزائري إلى نجاح مجهود الدولة في التصدي للنمو المفرط للمدن الكبرى وتحجيمه من خلال نقل قواعد التنمية، وخاصة الصناعة إلى هذه المدن، بعد أن استأثرت بنصيب مهم من الهياكل القاعدية والمرافق والخدمات، ويجدر التنويه بهذا الدور الفعال الذي قامت به الدولة في ضبط إيقاع عملية التحضر وإيجاد توازن منطقي

نسبياً في الهيكل الحضري. وكننتيجة مباشرة لهذا التدخل من طرف الدولة نشير - زيادة على الملاحظات السابقة - إلى ارتقاء 6 مدن متوسطة في الفترة ١٩٩٨/٨٧ إلى فئة المدن الكبرى، بحيث ازداد عددها وانتشارها بعد أن تم كسر الاحتكار الذي كان سائداً من قبل من طرف المدن الكبرى التقليدية، وتحولت هذه المدن الكبرى، الجديدة إلى ما يسمى "مدن التوازن" في أقاليمها الوظيفية، وخاصة أن نسبة مهمة فيها رقيت إلى عاصمة ولاية.

جدول رقم (٣)

التركيب الاقتصادي لبعض المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري

عام ١٩٩٨

| الخدمات | الصناعة | إجمالي العاملين | المدينة |
|---------|---------|-----------------|------------|
| ٣٨١٤ | ٣٧٤ | ٤٣٢١ | الطاهير |
| ٦١٤٨ | ١٨٩٤ | ٨٣٣٧ | الخروب |
| ٣٢٤٧ | ٩١٨ | ٤٤١٩ | بنز العاتر |
| ٥٧٢٥ | ١٣٩٠ | ٧٤٦١ | ميلة |
| ٥٠٤٠ | ٧٨٩ | ٦٣٨١ | عين مليلة |

ONS-RGPH 98. T.R.C. Est Algérien. Alger 1998.

وظائف المدن المتوسطة في الشرق الجزائري:

تشكل دراسة وظائف المدن المتوسطة أهمية خاصة؛ لأن الوظيفة مبرر وجود المدينة مهما كان حجمها، وهي دليل أهميتها في الهيكل الحضري وفي المجال الذي يقع تحت تأثيرها، فلكل مدينة وظائف تؤديها لسكانها وسكان جوارها، وكلما تعددت هذه الوظائف وارتفعت في المستوى الوظيفي، كان ذلك دليل أهمية المدينة.

إذن ما وظائف المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري؟ إن تحديد الوظائف التي تمارسها المدن المتوسطة على جانب كبير من الأهمية؛ لأنه يكشف عن نوعية الأنشطة الاقتصادية وطبيعتها، ومدى سيطرة وظيفة أو أكثر على اقتصاد هذه المدن، وقد استخدمت المناهج الكمية لإبراز الخصائص الوظيفية للمدن بالاعتماد على هيكل العمالة وتوزيعها على مختلف أفرع النشاط الاقتصادي، وهو ما يعرف بالمدخل السكاني، ثم هناك طريقة دراسة المنشآت الاقتصادية ومرافق الخدمات، وهو ما يعرف بالهيكل الوظيفية أو درجات النقل الوظيفي.

وسنحاول تطبيق المنهجين وصولاً إلى إبراز الصورة الوظيفية المميزة للمدن المتوسطة في الشرق الجزائري.

أ - التخصص الوظيفي للمدن المتوسطة في الشرق الجزائري:

إن تحليل صورة العمالة الحضرية على فئات النشاط الاقتصادي في المدن المتوسطة في الشرق الجزائري يسمح لنا بتقسيم نشاطات السكان إلى ثلاثة قطاعات رئيسية كما جاءت في البيانات الأولية لتعداد ١٩٩٨، وهي الزراعة والصناعة والخدمات، ومن ذلك نستنتج الخصائص التالية:

- تنصدر الخدمات قائمة النشاط الاقتصادي بالمدن المتوسطة في الشرق الجزائري، حيث إنها تستحوذ على أكثر قسط من القطاع السكاني العامل، ويأتي ذلك بتتويجاً لجهود الدولة في مخططات التنمية لتجهيز هذه المدن بمختلف الهياكل الأساسية والمرافق والخدمات.

- يعود الارتفاع المفرط في عدد العاملين في الخدمات، إلى كون هذه المدن تحولت إلى مراكز خدمية واستهلاكية كبرى بسبب ارتفاع القدرة الشرائية للسكان، مما جعل عمال الخدمات يفوقون ما تتطلبه النسب السكانية لتلك

المدن. وهذه الخدمات لا توجه فقط لسكان المدينة ذاتها بل تمتد أيضاً إلى سكان الظهير المجاور، كما يمكن إرجاع هذا الارتفاع في عمال الخدمات إلى أن التعداد أدرج الإحصاءات الخاصة بالتجارة ضمن الخدمات.

- تحتل الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وهي دليل ديناميكية عملية الانتشار الصناعي التي طالت المدن بعد أن كانت حكراً على المدن الكبرى، وخاصة في السبعينيات بحيث أصبحت الصناعة أهم معالم النشاط الاقتصادي في الجزائر في تلك الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة تلعب دوراً مهماً في نمو قطاع الخدمات، حيث تؤكد الدراسات المختلفة أن كل وظيفة في القطاع الصناعي محفزة لتطور ٧ وظائف في قطاع الخدمات في وسط الحضر الجزائري.

لقد شهد تطور العمالة في المدن المتوسطة قفزة كبيرة عام ١٩٩٨، حيث أصبح ٩٤% من جملة من لهم نشاط اقتصادي بهذه المدن يعملون في أنشطة حضرية، وهو ما يشير إلى التحول الجذري الذي أصاب الهيكل الإنتاجي، بحيث يتسق مع طاقات المجتمع وتطلعاته في بناء الاقتصاد الحديث.

وبعد هذه الاستنتاجات يمكن الخروج بصورة التركيب الاقتصادي للمدن المتوسطة بالشرق الجزائري من خلال تصنيفها إلى أنماط وظيفية على أساس حرف السكان العاملين، وذلك على النحو التالي:

- نمط المدن ذات القاعدة الصناعية، وهي التي تكون فيها نسبة العاملين بالصناعة أعلى من المعدل العام لحضر الشرق الجزائري، ولكن نسبة العاملين بالخدمات فيها أقل من المعدل العام لحضر الشرق الجزائري.
- ونمط المدن ذات القاعدة الخدمية، وهي التي تكون فيها نسبة العاملين في الخدمات أعلى من المعدل العام لحضر الشرق الجزائري، ولكن نسبة العاملين بالصناعة فيها أقل من المعدل العام لحضر الشرق الجزائري.

• ونمط المدن متعددة الوظائف، وهي المدن غير المتخصصة.

ويلاحظ أن المدن ذات القاعدة الصناعية بلغ عددها ٤ مدن، وتمثل ٢١% من إجمالي المدن المتوسطة بالشرق الجزائري، في: الهضاب العليا عين البيضاء، عين مليلة، خنشلة، الخروب. وهذا الانتشار ترجمة لتأثير الدولة في تغيير أنماط التخصص الوظيفي للمدن المتوسطة التي كان يغلب عليها طابع الحرف الأولية.

المدن ذات القاعدة الخدمية بلغ عددها ٣ مدن وقطاع الخدمات واسع جداً يتراوح بين الخدمات الحكومية التي نمت سريعاً بفضل الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الدولة في الإدارة والمرافق التعليمية والصحية والترفيهية التي تلت ترقية معظم هذه المدن في السلم الإداري والخدمات الخاصة التي يرتبط نموها بنمو السكان وكفاية مطالبهم.

ارتفاع نسبة مدن الخدمات دليل أهمية دور هذه المدن في خدمة المناطق الريفية والتأطير الذي تمارسه عليها، كما أن ظهور الأنشطة الاقتصادية المنتجة وخاصة الصناعة، يعد سمة مهمة تشير إلى اكتمال النضج الحضري بهذه المدن.

المدن المتعددة الوظائف عددها مدينتان وهذه المدن تتفوق فيها نسبة الخدمات عموماً عن المتوسط العام للإقليم، وهي كلها في الشريحة الدنيا للمدن المتوسطة، وتقدم خدمات متنوعة لتلبية حاجيات سكانها وسكان الريف المجاور، إلا أن هذه المدن لم تحقق التجانس المطلوب نحو تخصصها الوظيفي، وذلك تحت تأثير جهود الدولة التي عملت على مد الخدمات والأنشطة الإنتاجية على مختلف أنواعها إلى كل المدن تقريباً، في إطار توزيع إقليمي أفضل وعادل لهذه الخدمات.

ب - درجات الثقل الوظيفي للمدن المتوسطة في الشرق الجزائري:

بعد تحليل الصورة الوظيفية للمدن المتوسطة في الشرق الجزائري من خلال المدخل السكاني، نحاول هنا تحليل هذه الصورة من خلال توزيع المنشآت الاقتصادية ومرافق الخدمات فيها، وذلك من خلال حصر كامل لكل الوظائف التي توفرها كل مدينة وتحديد نصيبها من عدد المرافق والمنشآت التي تقوم بمهمة هذه الوظائف، وصولاً إلى تحديد مركز ثقلها الوظيفي في الإقليم.

ويلاحظ أن:

- منشآت التجارة والخدمات الشخصية (مطاعم، مقاه، فنادق، محلات الحلاقة والتصوير وغسل الملابس والحمامات .. إلخ)، والخدمات الاجتماعية (مدارس، ثانويات، مراكز جامعية، مراكز التكوين المهني، مستشفيات عيادات متعددة الخدمات، مساجد، مكاتب عمومية، إدارة... إلخ) تنصدر قائمة المنشآت في المدن المتوسطة، وهي تحتكر حوالي ٨٠% من إجمالي المنشآت في كل المدن المتوسطة بالشرق الجزائري، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا النوع من الخدمات يمارس في وحدات صغيرة الحجم، مما يعمل على ارتفاع عددها، وبالتالي ارتفاع نسبتها من المجموع الكلي للمنشآت، إضافة إلى أنها تمثل نشاطاً حيوياً وضرورياً للسكان.

- منشآت الأعمال والمؤسسات المالية والنقل والتخزين تمثل ١١% من إجمالي المنشآت في المدن المتوسطة، وهي من نوع الخدمات المركزية العالية التي تقوم بخدمة سكان هذه المدن والعديد من المدن الصغيرة والأرياف المجاورة، ويلاحظ تركزها بصفة خاصة في المدن المتوسطة التي تؤدي وظيفة عاصمة ولاية.

- ويلاحظ أن عدد المنشآت في المدن المتوسطة بالشرق الجزائري لا يرتبط بعدد سكانها، فمعامل الارتباط لا يتجاوز ٠,٥، وهذا معناه أن هذه المنشآت التي توفرها المدن المتوسطة موجهة بالفعل لمجال نفوذ يتجاوز حدود هذه المدن.

ج - عدد الوظائف بالمدين المتوسطة في الشرق الجزائري:

يلاحظ أن عدد الوظائف في المدن المتوسطة يتراوح بين ٢٢٠ و ٢٨٠ وظيفة، حيث تسجل كل من ميلة، عين البيضاء، خنشلة، والخروب أعلى نسبة من هذه الوظائف، ويتر العائر أدنى نسبة فيها.

ويلاحظ كذلك أن الوظائف المرتبطة بالتجارة تحتكر نسبة مهمة من المجموع الكلي للوظائف، الأمر الذي يدل على أهميتها والدور الذي تلعبه في حياة السكان.

كما يلاحظ وجود ارتباط فعلى بين عدد الوظائف وعدد السكان، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٨١، وهذا يشير إلى أنه كلما تزايد عدد السكان كلما زادت الحاجة إلى توفير وظائف أكثر عدداً وتنوعاً.

جدول رقم (٤)

عدد الوظائف وعدد منشآت الخدمات في بعض المدن المتوسطة

بشمال الشرق الجزائري عام ١٩٩٨

| اسم المدينة | عدد الوظائف | عدد أرباب الأنشطة | عدد المنشآت | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ |
|-------------|-------------|-------------------|-------------|---|----|---|----|----|----|---|-----|----|
| عين ميلة | ١٩٧ | ٩ | ٤٦٩ | ٢ | ٥ | ١ | ٧٤ | ٣٢ | ٩ | ٣ | ٣١٢ | ٢٥ |
| عين ميلة | ٢١١ | ٨ | ٢٣٤ | ١ | ١ | ٠ | ٢٤ | ٢٢ | ٦ | ١ | ١٤٩ | ١٩ |
| عين البيضاء | ٢١٩ | ٩ | ٣٧٣ | ٢ | ٤ | ١ | ٥٣ | ٣٦ | ١١ | ٤ | ٢٤٢ | ٢٢ |
| الخروب | ٢٠٠ | ٩ | ٢٨٢ | ٢ | ٢ | ١ | ٣٢ | ٢١ | ٤ | ٣ | ١٩٤ | ١٨ |
| الطاهير | ١٠٩ | ٨ | ١٥٦ | ١ | ١١ | — | ١٤ | ١٢ | ٢ | ١ | ١١٣ | ٤ |

- ١ - المقاولات العامة للمباني.
- ٢ - المقاولات الحزبية.
- ٣ - المقاولات العامة لغير المباني.
- ٤ - خدمات شخصية.
- ٥ - خدمات اجتماعية.
- ٦ - عقارات وخدمات أعمال.
- ٧ - بنوك ومؤسسات مالية.
- ٨ - تجارة.
- ٩ - نقل وتخزين.

د - فئات الهيكلية الوظيفية ودرجات الثقل الوظيفي للمدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري:

باعتقاد أسلوب الانحراف المعياري يمكن تمييز المدن المتوسطة في الشرق الجزائري إلى فئات هيكلية حسب درجات ثقلها الوظيفي، وذلك من خلال الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

درجات الثقل الوظيفي في المدن المتوسطة بالشرق الجزائري

| عدد المدن | عدد الوظائف | فئات الهيكلية (الدرجة) |
|-----------|-------------|------------------------|
| ٥ | ٢٢٠/٢٠٢ | الدرجة الأولى |
| ٢ | ٢٠٢/١٠٩ | الدرجة الثانية |
| ٢ | ١٠٨/٨٠ | الدرجة الثالثة |

من خلال الجدول السابق نجد أن فئات الهيكلية الوظيفية ثلاث:

مدن الدرجة الأولى : وهي أعلى درجات الثقل الوظيفي وتضم ٥ مدن هي : ميله، خنشلة، عين البيضاء، عين مليلة، الخروب، ومنها ميله وخنشلة عواصم ولايات، وهي بالتالي مراكز إقليمية تتمتع بركيزة وظيفية وخدمية تتماشى ووزنها في سلم الهيكلية الإدارية. والملاحظ أن أنواع هذه الوظائف وعددها يتوفر بالمستوى والحجم نفسيهما تقريبا في المدن الكبرى (١١)، إلا أنه يجدر أن نشير إلى أن هذه المدن لا يتناسب حجمها الوظيفي مع حجمها السكاني؛ لأن هذه الدرجة في الواقع تخصص للمدن الكبرى، والسبب في بلوغها هذا المستوى الوظيفي هو الإجراءات الإدارية التي عملت على اكتمال قاعدتها الاقتصادية وإدراجها ضمن شبكة العواصم الإقليمية.

ومدن الدرجة الثانية، وتتضم ٢ مدينتين، ويلاحظ أنها تقع على مقربة من أهم المدن المتروبولية أو الكبرى وهي بركة، وبئر العائر، وهذا القرب هو الذى عمل على تقليص عدد الوظائف لها (١٠٩ إلى ٢٠٢ وظيفة) لتوفر نسبة وعددًا أكبر من هذه الوظائف فى مدن كبرى قريبة، وعلى مسافات غير بعيدة.

أما مدن الدرجة الثالثة فتضم مدينتين هما: الطاهير والشريعة، وهاتان المدينتان هما من الفئات الحجمية الدنيا فى هرم المدن المتوسطة بالشرق الجزائرى، وهما لم تصلا بعد إلى تحقيق التكامل الوظيفى والنضج الحضرى الذى يتطلبه مستواها الوظيفى.

ويلاحظ أن هذه الأهمية النسبية لدرجة النقل الوظيفى تتحدد بالدرجة الأولى من خلال ما توفره المدينة من وظائف وخدمات، كما يلاحظ أيضاً دور العامل الإدارى فى تحديد درجة النقل الوظيفى؛ لأن الهيراركية الإدارية تقوم أساساً على ممارسة عدد من الوظائف والخدمات المعينة المرتبطة بمنظومة التجهيز الوطنية، وبالتالي فإن درجة النقل الوظيفى ترتقى كلما ارتفع المستوى الإدارى للمدينة المتوسطة، كما تزداد أيضاً الوظائف وتتعدد فى الرتب الإدارية العليا لتخدم مجالات أوسع.

الخاتمة :

هكذا نخلص إلى القول بأن المدن المتوسطة فى الجزائر تقوم بدور قطب النمو فى مجالاتها الوظيفية، بفضل مستوى التجهيز الذى آلت إليه بعد تدعيم قاعدتها الاقتصادية والخدمية من طرف الدولة، بحيث أصبحت تمثل نويات حية تضخ الخدمات بكفاءة عالية وتوصل الحضرية كأسلوب حياة إلى

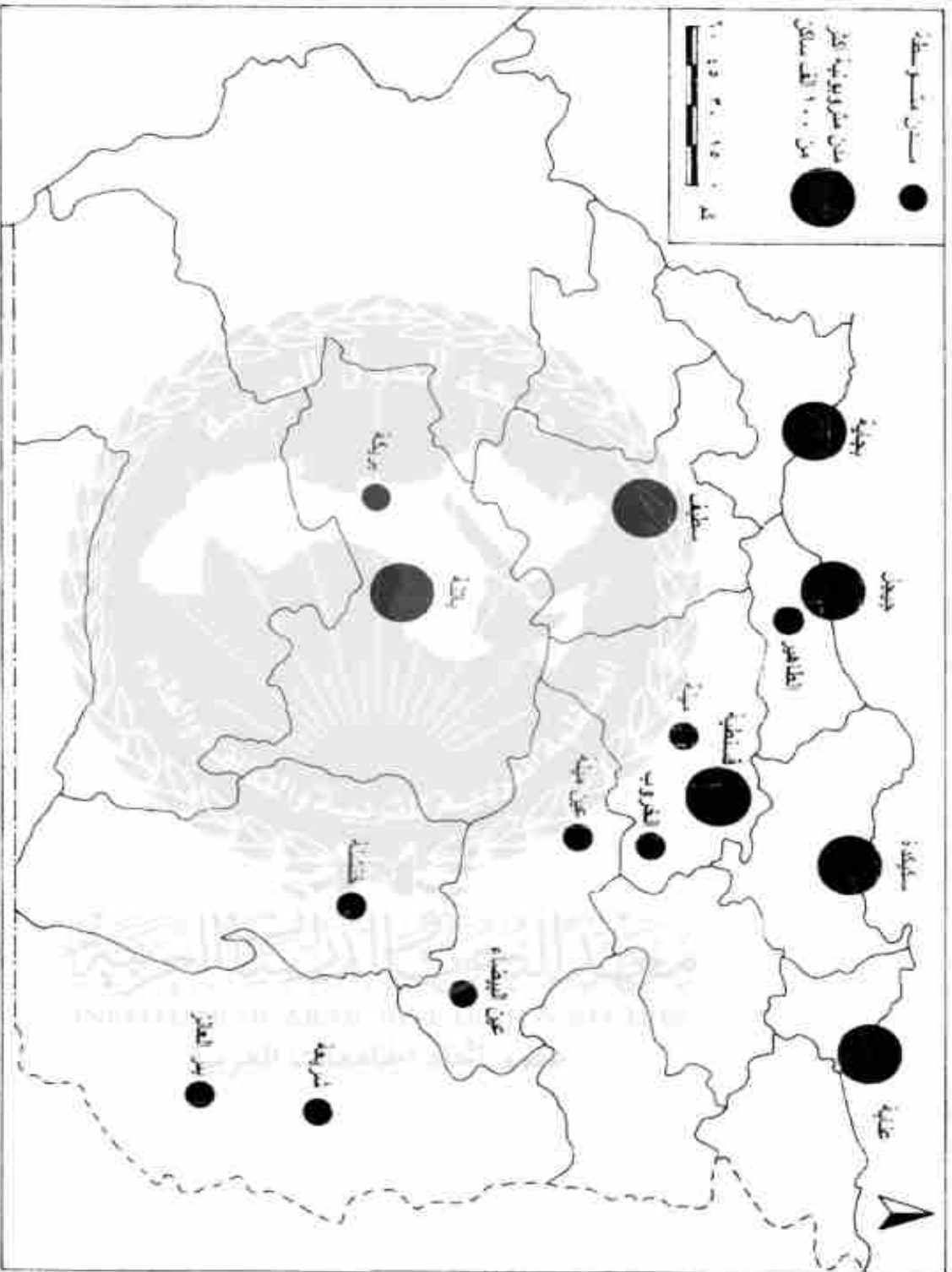
أقاليمها الوظيفية، كما تعمل - بموازاة ذلك - على تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة التي تضمن الاستغلال الأمثل والمنظم للمجال الجغرافي.

كما لعبت المدن المتوسطة دوراً رئيسياً في امتصاص تيارات الهجرة التي كانت تتوجه تقليدياً للمدن الكبرى، وبذلك ساهمت في تخفيف العبء عن المراكز الخدمية الرئيسية بفضل ما أصبحت تتوفر عليه من خدمات تلبي حاجيات السكان المحليين وسكان الأرياف القريبة.



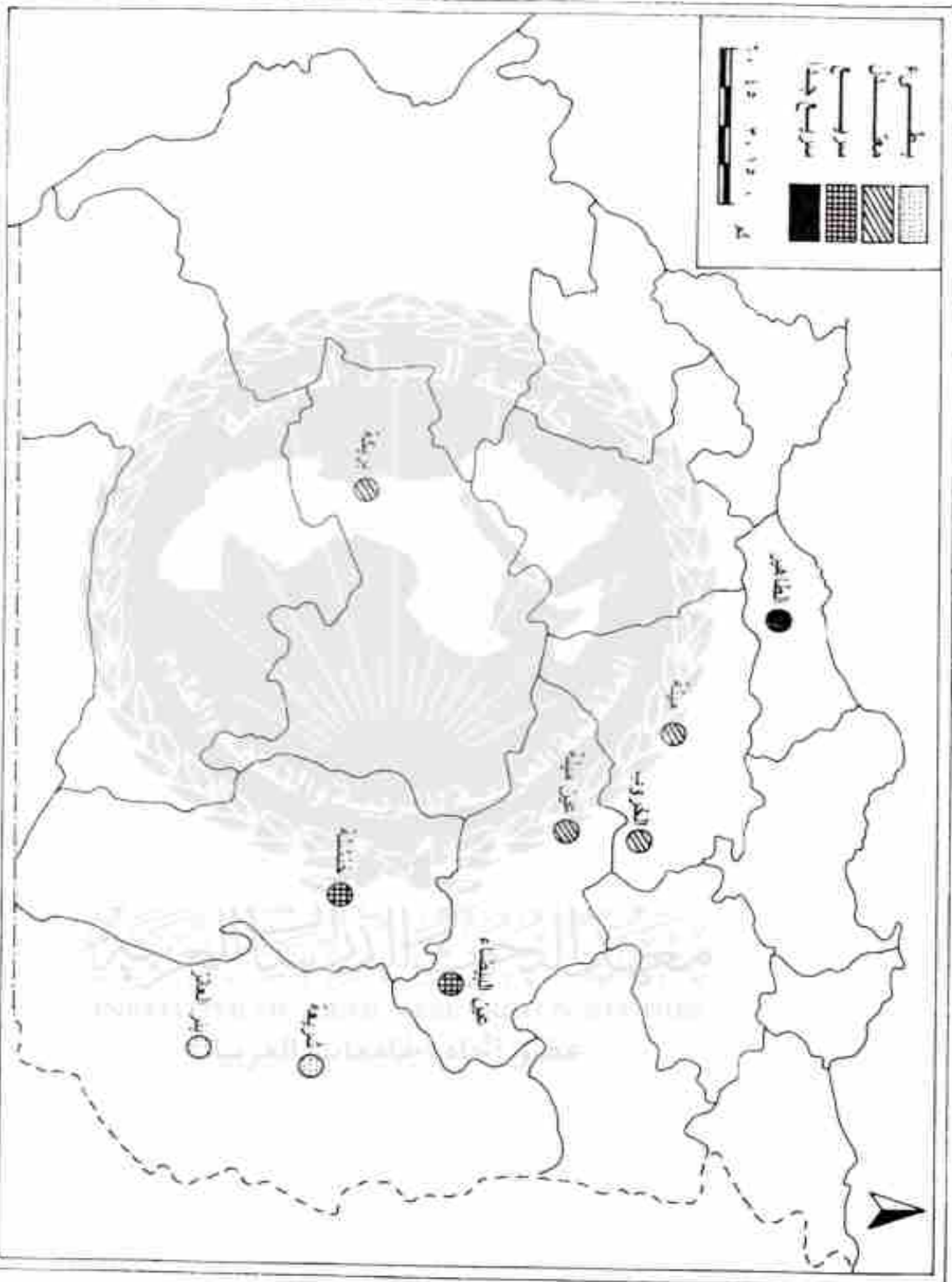
المراجع

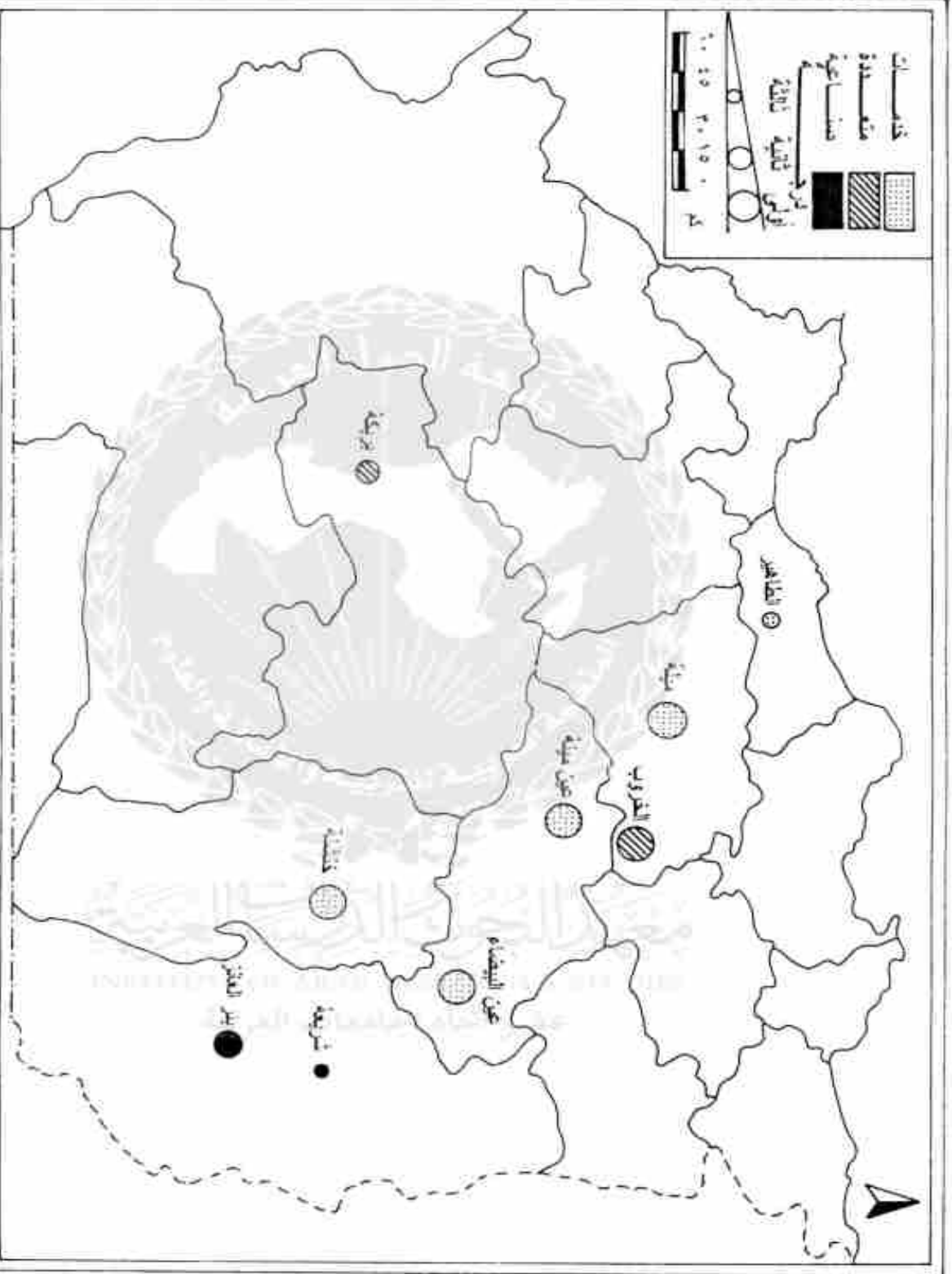
- 1 - ONS. Armature Urbaine ALGER 1988P. 38
- 2 - IBID. P 31-33
- 3 - IBID. P33
- 4 - فايزة سالم : التّحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء ٢، القاهرة ١٩٨٠.
- محمد المعتصم : بين النظرية والتطبيق في جغرافية العمران. المجلة الجغرافية العربية، العدد ١٥ ، القاهرة ١٩٨٣، ص ٥٦-٦٢.
- Juillard, essai de hiérarchisation des centre urbains.CEAU. Paris 1981.
- Noin, les Activités spéifiques des villes Françaises in Am de Geo n°454 Paris 1974.
- PROST, la hiérarchie des villes en fonction de leurs activités de commerce et de services. Paris 1965.
- PUMAN, st.Julien. Fonction et hiérarchie des villes Françaises in Am de Geo n°541 Paris 1976.
- Cote. M, l'espace algerien les paremiers d'un Aménagement - ٥ OPU. Alger 1983.
- 6 - محمد الهادي لعروق : عملية التّحضر في الجزائر، دراسة تطبيقية على الفترة ٨٧/٥٤ رسالة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية ١٩٨٩، ص ٦٦.
- 7 - ONS. CNRS. Nomenclature des activités économiques et des Produits. Vol 1 Bis. Serie: codes et Nomenclatures Alger. 1980



شكل (01) المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري.

شكل (02) معدلات نمو المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري.





شكل (03) القاعدة الاقتصادية ودرجة النقل الوطني للمدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري عام ١٩٩٨

